Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 490-515
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.25

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The role of implementing international financial reporting standards in financial risk management and its reflection on the value of the economic unit: A survey study of the opinions of a sample of specialized academics and auditors in Erbil

Ali Kamaran Salih*, Aram Jawhar Mohammad
Administrative Technical College/Erbil Polytechnic University

Keywords:
International Financial Reporting Standards (IFRS), Financial Risk Management, Economic Unit Value.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	11 Aug. 2025
Received in revised form	14 Aug. 2025
Accepted	24 Aug. 2025
Available online	30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ali Kamaran Salih
Administrative Technical College/Erbil Polytechnic University

Abstract: This study aims to demonstrate "The Role of Applying International Financial Reporting Standards on Financial Risk Management and Its Impact on the Value of Economic Units - A Survey Study of the Opinions of a Sample of Academic Specialists and Auditors in Erbil." The study's problem stemmed from the need to verify the extent to which IFRS implementation contributes to rationalizing risk management practices and its impact on enhancing financial performance and increasing the economic value of economic units, from the perspective of a select group of academics and auditors working in the city.

To test the study's hypotheses, two integrated approaches were adopted: a descriptive-inductive approach to establish the theoretical aspect through a review of relevant scientific literature, and a field survey approach to collect and analyze data using a questionnaire distributed to a purposive sample of academics and auditors in Erbil. The data were statistically analyzed using SPSS, using frequency analysis tests, validity and reliability tests, simple and multiple regression, and hypothesis testing. The study reached a set of results, the most important of which is that the implementation of International Financial Reporting Standards (IFRS) effectively contributes to improving financial risk

	management practices within economic units by enhancing data accuracy, providing a framework for risk disclosure, and standardizing the language of interaction among stakeholders. The study recommended the need to accelerate the comprehensive and effective adoption and implementation of International Financial Reporting Standards (IFRS) across all economic units in Erbil, particularly in vital sectors, given their pivotal role in enhancing financial transparency and credibility and reducing information gaps. Among the study's proposals was to conduct similar studies covering other governorates in the Kurdistan Region or across Iraq, to compare the levels of IFRS implementation and the maturity of risk management practices. This would contribute to reaching more comprehensive results that reflect the diversity in economic and accounting structures.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 490-515
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.25

دور تطبيق المعايير الإبلاغ المالي الدولي على إدارة المخاطر المالية وانعكاسها على قيمة الوحدة الاقتصادية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين المختصين ومراقبي الحسابات في مدينة أربيل

علي كامران صالح **آرام جوهر محمد**
كلية التقنية الإدارية/ جامعة أربيل التقنية

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان "دور تطبيق المعايير الإبلاغ المالي الدولي على إدارة المخاطر المالية وانعكاسها على قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال بيان لآراء عينة من الأكاديميين المختصين ومراقبي الحسابات في مدينة أربيل"، حيث تجسدت مشكلة الدراسة من الحاجة إلى التحقق من مدى مساهمة تطبيق (IFRS) في ترشيد ممارسات إدارة المخاطر، وانعكاس ذلك على تعزيز الأداء المالي وزيادة القيمة الاقتصادية للوحدات الاقتصادية، من وجهة نظر نخبة من الأكاديميين ومراقبي الحسابات العاملين في المدينة .ولاختبار فرضيات الدراسة، تم اعتماد منهجين متكاملين: المنهج الوصفي الاستقرائي لتأصيل الجانب النظري من خلال مراجعة الأدبيات العلمية ذات الصلة، والمنهج الاستطلاعي الميداني لجمع البيانات وتحليلها باستخدام استمارة استبيان وُزعت على عينة قصدية من الأكاديميين ومراقبي الحسابات في مدينة أربيل. وقد تم تحليل البيانات إحصائيًا باستخدام برنامج (SPSS)، عبر تطبيق اختبارات تحليل التكرارات، واختبارات الصدق والثبات، والانحدار البسيط والمتعدد، واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) يُسهم بفاعلية في تحسين ممارسات إدارة المخاطر المالية داخل الوحدات الاقتصادية، من خلال تعزيز دقة البيانات، وتوفير إطار للإفصاح عن المخاطر، وتوحيد لغة التعامل بين أصحاب العلاقة وقد أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) بشكل شامل وفعّال في جميع الوحدات الاقتصادية داخل مدينة أربيل، وخاصة في القطاعات الحيوية، لما لها من دور رئيس في تعزيز الشفافية والمصداقية المالية وتقليل فجوات المعلومات.

الكلمات المفتاحية: معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، إدارة المخاطر المالية، قيمة الوحدة الاقتصادية.

المقدمة

تشكل الشفافية المالية والإفصاح المحاسبي السليم أحد الركائز الأساسية لسلامة الأسواق المالية واستقرار الوحدات الاقتصادية، إذ تُعد المعلومات المالية الموثوقة والمتسقة أساسًا لاتخاذ القرارات الرشيدة من قِبل المستثمرين، والمساهمين، والمراقبين الماليين، وصنّاع السياسات. وفي هذا السياق، برزت معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) كإطار محاسبي عالمي يسعى إلى توحيد لغة التقارير المالية، وتعزيز جودة الإفصاح، وتوفير معلومات مالية قابلة للمقارنة عبر مختلف القطاعات والدول. وقد أصبح تبني هذه المعايير توجهاً استراتيجياً لدى العديد من الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، بهدف تحسين مناخ الاستثمار والحد من المخاطر المالية.

ومع التوسع في العولمة الاقتصادية والاندماج المتزايد للأسواق، ازدادت أهمية إدارة المخاطر المالية كضرورة حيوية لضمان الاستقرار والاستدامة للوحدات الاقتصادية. فالنظام المالي العالمي اليوم يواجه تحديات متزايدة تشمل تقلبات الأسواق، وأزمات السيولة، والمخاطر الائتمانية، والتغيّرات المفاجئة في السياسات الاقتصادية، مماّ يجعل من الضروري وجود أدوات فعّالة للرصد والتحكم بالمخاطر المالية. وتُعد معايير (IFRS) من الأدوات التي يُمكن أن تسهم – نظريًا وعمليًا – في دعم هذا التوجه، من خلال تحسين دقة التقارير المالية وتقليل فجوات المعلومات بين أصحاب المصلحة، ومن ثم دعم بناء نماذج أكثر فعالية لإدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة المالية.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسات تحليلية ميدانية تهدف إلى فهم أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) على قيمة الوحدة الاقتصادية، من خلال ما توفره هذه المعايير من أدوات تساعد في تعزيز الشفافية والإفصاح وتحسين إدارة المخاطر المالية. إذ تنعكس جودة تطبيق هذه المعايير على قدرة الوحدة الاقتصادية في تعزيز قيمتها السوقية وضمان استدامتها المالية على المدى الطويل، وهو ما يستلزم تقييمًا معمقًا لوجهات نظر المختصين المحليين من أكاديميين ومراقبي حسابات، الذين يشكلون حلقة وصل أساسية بين الإطار النظري للتقارير المالية ومتطلبات التطبيق العملي داخل بيئة الأعمال.

المبحث الأول: منهجية الدراسة ودراسات السابقة:

1-1. منهجية الدراسة:

1-1-1. مشكلة الدراسة: رغم الانتشار الواسع لمعايير الإبلاغ المالي الدولية واعتمادها كأداة رئيسة لتعزيز الشفافية وقابلية المقارنة بين البيانات المالية، فقد أثبتت هذه المعايير فاعليتها في تحسين الإفصاح المحاسبي ودعم كفاءة إدارة المخاطر المالية، كما إن إصدار معيار متخصص يتعلق بالإفصاح عن المخاطر يعكس تطور هذه المعايير وقدرتها على الاستجابة للتحديات المعاصرة في الأسواق المالية. وفي سياق البيئات الانتقالية مثل أربيل، يظل تقييم مدى كفاءة تطبيق هذه المعايير مسألة محورية، نظرًا لخصوصية البيئة الاقتصادية والهيكل المؤسسي الذي قد يؤثر على مستوى الإفصاح والالتزام. ورغم إمكانية مساهمتها نظريًا في تحسين الإفصاح وتقليص فجوات المعلومات، تواجه تطبيقها محليًا تحديات تتعلق بالكفاءات المهنية، والإطار القانوني، والظروف المؤسسية. وتستهدف الدراسة تقييم إدراك الأكاديميين والمحاسبين في أربيل لتأثير تطبيق هذه المعايير على إدارة المخاطر والقيمة السوقية، ورصد أبرز التحديات ومدى توافقها مع متطلبات إدارة المخاطر الفعالة. وبناءً على ما سبق، تنطلق مشكلة الدراسة من الأسئلة الآتية:

1. ما طبيعة العلاقة والأثر بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وإدارة المخاطر المالية في الوحدات الاقتصادية؟
2. ما مدى وجود علاقة وأثر بين إدارة المخاطر المالية وقيمة الوحدة الاقتصادية؟
3. ما العلاقة بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وقيمة الوحدة الاقتصادية؟

1-1-2. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

1. بيان مفهوم وأهمية معايير الإبلاغ المالي الدولي.
2. بيان مفهوم وأهمية إدارة المخاطر المالية.
3. تحليل مدى دور تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على ممارسات إدارة المخاطر المالية في الوحدات الاقتصادية.

1-1-3. فرضيات الدراسة: يهدف الاجابة عن الأسئلة المطروحة فلابد من الاجابة عنها من خلال طرح بعض الفرضيات التي يمكن فحص مدى صحتها وقبولها وإمكانية تعميمها، إذ تم صياغة الفرضيات كالآتي:

1. توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على إدارة المخاطر المالية في الوحدات الاقتصادية.
2. توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المالية على قيمة الوحدة الاقتصادية.
3. توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق وتبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على قيمة الوحدة الاقتصادية.

1-1-4. أهمية الدراسة: وتنقسم أهمية الدراسة على ما يأتي:

أ. الأهمية العلمية: تتمثل في:

1. توفير تحليل معمّق لدور تطبيق (IFRS) على إدارة المخاطر المالية داخل الوحدات الاقتصادية، وهو مجال لا يزال بحاجة إلى دعم تجريبي في العديد من البيئات النامية.
2. تقديم رؤية تحليلية جديدة حول دور(IFRS) في تعزيز القيمة الاقتصادية للوحدات من خلال تحسين الشفافية وجودة التقارير المالية، مماّ يثري الأدبيات المتعلقة بعلاقة الإفصاح المالي بالأداء المؤسسي.
3. إبراز مدى إدراك المختصين والممارسين الماليين لأثر(IFRS)، وهو جانب غالبًا ما يُهمل في الدراسات النظرية أو الكمية التي تتجاهل الرؤى الميدانية.

ب. الأهمية العملية: تتمثل في:

1. دعم صناع القرار والمستثمرين في فهم الأثر الفعلي لتطبيق (IFRS)، بما يساعدهم في تعزيز الحوكمة المالية واتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على معلومات موثوقة.
2. توفير توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين الشفافية والاتساق المالي في التقارير الصادرة عن الوحدات الاقتصادية في مدينة أربيل.
3. تحديد وتحليل التحديات المحلية التي تواجه تطبيق (IFRS)، مماّ يمكّن من تطوير حلول ملائمة تستند إلى بيئة الأعمال المحلية وطبيعة السوق.
4. الإسهام في رفع كفاءة الممارسات المحاسبية في مدينة أربيل عبر توجيه الاهتمام إلى أهمية الالتزام بالمعايير الدولية وتدريب المحاسبين ومراقبي الحسابات على تطبيقها بفعالية.

1-1-5. منهج الدراسة: يتم استخدام الأساليب الآتية لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياته:

1. **الأسلوب النظري:** يعتمد هذا الأسلوب على التحقق من صحة النظريات والدراسات السابقة، وتطويرها، أو دحضها للوصول إلى معارف جديدة، وذلك عن طريق دراسة الظواهر بشكل دقيق للتوصل إلى حقائق تتعلق بالموضوع وهدفه هو توسيع المعرفة وتطوير العلوم من خلال جمع وتحليل المعلومات والبيانات الموجودة في الدراسات النظرية السابقة.
2. **الأسلوب الإستطلاعي:** يعتمد الأسلوب الاستطلاعي على جمع البيانات الميدانية من خلال تصميم استمارة استبانة يتم توزيعها على عينة من الأكاديميين المتخصصين ومراقبي الحسابات في مدينة أربيل. هذا النوع من الأساليب يسمح للباحث بالحصول على بيانات حقيقية ومباشرة من الميدان، مماّ يساعد في اختبار الفرضيات بشكل دقيق. كما إن استخدام برنامج (SPSS) لتحليل البيانات الإحصائية يُمكِّن الباحثين من إدخال البيانات، وتنظيمها، وتحليلها باستخدام مجموعة واسعة من الاختبارات والأساليب الإحصائية، مثل التكرارات، والانحدار، والتحليل العاملي، واختبارات الفرضيات.

1-1-6. حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة لإجراء الدراسة بما يأتي:

1. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في مدينة أربيل وذلك لاستطلاع الآراء عينة من الأكاديميين المختصين ومراقبي الحسابات في مدينة أربيل بإقليم كردستان / العراق.
2. **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في السنة الدراسية (2024-2025).

1-1-7. أنموذج الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافه وفرضياته، يوضح النموذج الآتي متغيرات الدراسة والعلاقة بينها، إذ قام الباحث بتصميم أنموذج افتراضي للدراسة بحيث يتكون من متغير مستقل "تطبيق المعايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS)"، ومتغير وسيط "إدارة المخاطر المالية" ومتغير تابع "قيمة الوحدة الاقتصادية" وكما موضح في الشكل أدناه:

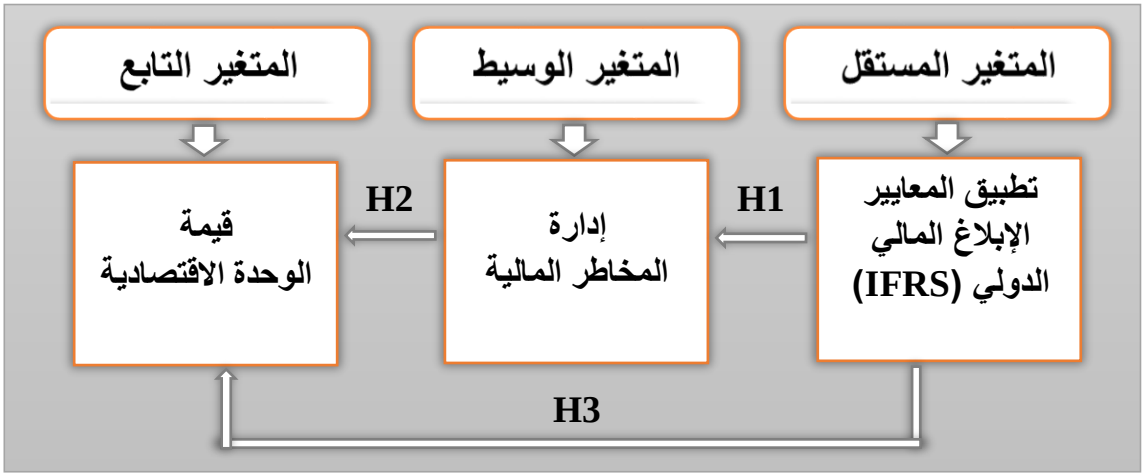

شكل (1): أنموذج الدراسة

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث

1-2. الدراسات السابقة:

1. **دراسة جمال المسلماوي وصبيحة العبيدي، (2020) بعنوان: تأثير تدقيق المخاطر المالية في ضوء تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي(IFRS|) على قرارات الائتمان.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية وجود برنامج متكامل لتدقيق المخاطر المالية والإفصاح عنها وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، فضلا عن التعرف على أنواع مخاطر الائتمان التي تواجهها المصارف التجارية الخاصة في البيئة العراقية، مع التركيز على عينة من مصرف سومر التجاري. وقد أظهرت نتائج البحث أن تطبيق المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لبعض معايير IFRS يتم بشكل جزئي فقط، وليس بصورة كاملة، مما يعكس وجود فجوة في اعتماد المعايير الدولية بشكل متكامل عند إعداد التقارير المالية. واستنادًا إلى هذه النتائج، أوصى الباحث بعدد من التوصيات العملية، من أبرزها: الالتزام الكامل بتطبيق معايير IFRS عند إعداد القوائم المالية في المصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

متابعة ورصد تطبيق المعايير الدولية بشكل دوري لضمان تحسين جودة الإفصاح المالي وإدارة المخاطر، تفعيل دور الجهة الرقابية القطاعية المشرفة على نشاط المصارف الخاصة لدعم هذه المصارف في تحقيق نقلة نوعية في الإفصاح عن المخاطر المالية، بما يعزز مستوى الثقة في

قرارات الإدارة ويرفع من كفاءة الخدمات المصرفية، ويجذب المستثمرين، ويساهم في زيادة فرص النجاح والتوسع.

2. دراسة جاسم عيدان المعموري، (2023)، بعنوان: انعكاس تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على قرارات المستثمرين في المصارف العراقية التجارية.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على قرارات المستثمرين في البيئة العراقية، وذلك من خلال دراسة 110 (مصرف) من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2011–2020. تم قياس جميع متغيرات البحث بشكل كمي، بالاعتماد على النماذج التي طُورت في الدراسات السابقة، حيث تم تمثيل تطبيق معايير IFRSبواسطة متغير وهمي يأخذ القيمة (1) للسنوات بعد تطبيق المعايير و(0) للسنوات قبل التطبيق. أما متغير قرارات المستثمرين فقد تم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للقيم المتداولة للأسهم في المصارف المشمولة بعينة البحث.ولتحليل البيانات، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات ومعرفة العلاقات والآثار الدلالية بين المتغيرات، وذلك باستخدام برامج التحليل الإحصائي SPSS و.Eviews، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وقرارات المستثمرين، إذ تبين أن الالتزام بالمعايير الدولية يحسن من شفافية المعلومات المالية ويؤثر بشكل إيجابي على سلوكيات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية.

3.دراسة ميثم الموسوي وعقيل كريم، (2025)، بعنوان: الحد من المخاطر المالية وأثرها على تعظيم الأرباح في الوحدات الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة المخاطر المالية التي تواجهها الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص، وتحليل انعكاسها على تعظيم أرباحها واستمرارية نشاطها. وتتمثل مشكلة البحث في مدى إسهام تقليص المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي وتعظيم الأرباح، بما يضمن ديمومة عمل الوحدات الاقتصادية عينة الدراسة. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها: أن الشركات محل الدراسة تتعرض بالفعل إلى مخاطر مالية متنوعة، وإن الحد من هذه المخاطر يسهم بشكل ملموس في زيادة الأرباح المتحققة واستمرارية الأداء التشغيلي. كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحد من المخاطر المالية ونسبة تعظيم الأرباح، إذ تبين أنه كلما زادت قدرة الشركات على تقليل المخاطر المالية، ارتفعت معدلات أرباحها. أما في الجانب التطبيقي، فقد أوصى البحث بضرورة تفعيل نظام رقابة داخلية فعال في الشركات عينة الدراسة، من خلال الاعتماد على مؤشرات مالية وإدارية دقيقة تساعد في رصد المخاطر والتقليل من حدتها، بما يسهم في تعزيز استقرار الأداء المالي ورفع القدرة التنافسية للشركات.

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة:

2-1. مدخل إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS):

2-1-1. تعريف معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS): تُعد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) سلسلة من الإرشادات والتصريحات المحاسبية التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتهدف إلى مساعدة معدّي التقارير المالية على مستوى العالم في إنتاج معلومات مالية تتسم بالجودة العالية، والشفافية، وقابلية المقارنة بين الكيانات المختلفة. (Atu et al., 2016: 2)

وتُمثّل هذه المعايير إطارًا معياريًا مرنًا يضبط الممارسات والإجراءات المحاسبية، ويقدّم دليلاً لتطبيق المعالجات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها ليست إلزامية بالمعنى التقليدي، بل تتميز بقابليتها للتعديل بما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية والبيئية المختلفة. (عقاري وتخوني، 2017: 92)

وتُعد معايير IFRS منظومة موحدة من المعايير المحاسبية، تتصف بالجودة العالية والوضوح والقبول الدولي، وتُسهم في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة في الأسواق المالية العالمية، كما تدعم المصلحة العامة من خلال ترسيخ الثقة وتحقيق النمو والاستقرار المالي على المدى الطويل في الاقتصاد العالمي (IFRS, 2018: 2).

وتنص هذه المعايير على الأساليب المحاسبية الواجب اتباعها عند الإبلاغ عن أنواع محددة من المعاملات والأحداث المالية، وقد صُممت بهدف إيجاد لغة محاسبية مشتركة تُسهّل فهم وتحليل العمليات المالية عبر الشركات والدول المختلفة (Farhood, 2018:5). كما يُنظر إلى معايير IFRS بعدها أدوات قياس محاسبية تُستخدم لأغراض القياس والإفصاح والتقييم، وتحظى بقبول واسع من قبل مختلف مستخدمي القوائم المالية (حسن وعبد الله، 2020: 444).

وقد عُرّفت أيضاً بأنها مجموعة من القواعد العامة التي تصدر عن لجنة متخصصة تُعنى بوضع السياسات والمعالجات المحاسبية المتبعة لتسجيل الأحداث المالية، وتهدف إلى تقديم معلومات محاسبية موضوعية وموثوقة (السالم وعمر، 2020: 335).

وتتميز هذه المعايير كذلك بامتلاكها لإطار مفاهيمي متكامل يُساعد معدّي القوائم المالية على اختيار أسس القياس الأنسب بحسب خصوصية كل حالة أو شركة، بما يوفر معلومات دقيقة وأقرب إلى الواقع الاقتصادي الحقيقي (Kieso et al., 2020:205).

2-1-2. أهداف معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS): تتمثل أهداف معايير الإبلاغ المالي الدولي في الآتي: (الحلو، 2021: 28)

1. توحيد وتنسيق المبادئ والمعايير والأسس والقواعد والإجراءات المحاسبية المختلفة على المستوى العالمي، من خلال التعاون بين المنظمات المهنية والهيئات الدولية المختصة، بهدف إيجاد إطار محاسبي موحد يتماشى مع المتطلبات الدولية.
2. معالجة التباينات المحاسبية في إعداد البيانات والتقارير المالية، وخاصة الناشئة في سياق العمليات التجارية الدولية، بما يسهم في تحسين جودة الإفصاح وتسهيل المقارنة بين الكيانات الاقتصادية المختلفة.
3. توفير المعلومات والبيانات المحاسبية الدقيقة والموثوقة التي تحتاجها الأسواق المالية العالمية، إلى جانب تلبية متطلبات الجهات المستفيدة من مستخدمي التقارير المالية، مثل المستثمرين، والمقرضين، والجهات الرقابية.
4. تمكين التحليل المالي وتقييم الأداء المؤسسي على الصعيد الدولي، من خلال وضع إطار نظري وتطبيقي متكامل يضمن اتساق الممارسات المحاسبية ويدعم إعداد تقارير مالية متوافقة مع المعايير الدولية.
5. تحقيق الاتساق والتوافق في الممارسات المحاسبية العالمية، وتقديم بيانات مالية تعكس الواقع الاقتصادي بدقة وموضوعية، مماّ يسهم في تعزيز الشفافية ودعم متخذي القرار على المستويين المحلي والدولي.

6. دراسة الأنظمة المحاسبية في مختلف الدول: من خلال الاستفادة من تجاربها وخبراتها في سبيل التوصل إلى نموذج محاسبي عالمي أكثر كفاءة وفعالية، يتلاءم مع الاحتياجات المتنوعة لكل دولة.
7. وضع أسس وقواعد محاسبية دولية: يمكن الاستعانة بها في تطوير الأنظمة المحاسبية المحلية، بما يسهم في تحديث المعايير الوطنية ورفع جودتها وفقًا لأفضل الممارسات العالمية.
8. مساندة السياسات المالية والضريبية للدول: من خلال توفير أدوات تساعد في قياس مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية المختلفة على النمو الاقتصادي والمالي للمؤسسات والدولة بشكل عام.
9. تسهيل عمليات مراجعة القوائم المالية: وتعزيز مستوى الثقة في المعلومات المالية المقدمة، من خلال الاعتماد على إطار محاسبي موحد يحدّ من الغموض والاختلافات في التفسير.
10. قياس كفاءة استخدام المعلومات المحاسبية: وتحليل مدى مصداقية ودقة البيانات المالية المدرجة في التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية بمختلف أنواعها، بما يعزز من دور الإفصاح المالي في دعم الحوكمة والرقابة. (السعبري، 2019: 29)

2-1-3. فوائد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS): من أبرز الفوائد والمزايا المرتبطة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية:

1. **إزالة الحواجز أمام الاستثمار عبر الحدود:** يُعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية عاملاً حاسمًا في تيسير حركة الاستثمارات الأجنبية وإزالة العقبات التي تواجه تداول الأوراق المالية عبر الحدود بين الدول فاعتماد هذه المعايير يؤدي إلى توحيد أساليب إعداد وعرض البيانات المالية، مماّ يعزز من درجة الشفافية والموثوقية في الإفصاح المحاسبي، ويُحسّن من قدرة المستثمرين الدوليين على تحليل ومقارنة الأداء المالي للشركات بغض النظر عن الدولة التي تنتمي إليها. (Temile, 2018: 27)
2. **تحسين جودة المعلومات المحاسبة والإفصاح:** يُسهم تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحقيق قدر عالٍ من التوحيد في لغة المحاسبة على الصعيد العالمي، وهو ما يُعد متطلبًا أساسيًا لتهيئة بيئة مواتية لعولمة الأنشطة الاقتصادية، والتمويل، والاستثمار. ويهدف هذا التوحيد إلى التخلص من التعقيدات غير الضرورية الناتجة عن تعدد أطر إعداد التقارير المالية وتباينها بين الدول (Odo, 2018: 433)
3. **إمكانية المقارنة:** يُعد توحيد معايير إعداد التقارير المالية من خلال تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية عاملاً جوهريًا في تعزيز إمكانية المقارنة بين البيانات المالية الصادرة عن الشركات حول العالم. فقد أشارت الدراسات إلى أن هذه المعايير تُلزم الشركات بإعداد مجموعة شاملة من التقارير المالية تعكس نتائج الأعمال والمركز المالي باستخدام قواعد محاسبية موحدة، الأمر الذي يُفضي إلى تماثل التقارير المالية عبر الدول والأسواق المختلفة (Hameedi et al., 2021: 1084).
4. **ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية:** إن ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية تعرف بأنها مدى قدرة البيانات والمبالغ المحاسبية الواردة في القوائم المالية على تفسير أو التنبؤ بمؤشرات محددة من القيمة، مثل أسعار الأسهم أو العوائد السوقية. فإذا أظهرت هذه المعلومات ارتباطًا ذا دلالة إحصائية مع القيمة السوقية للشركات، فإن ذلك يُعد مؤشرًا على ارتفاع مستوى ملاءمتها للقيمة، ويعكس أهميتها بالنسبة للمستثمرين وصنّاع القرار. أما في حال ضعف أو غياب هذه العلاقة، فإن ذلك يشير إلى محدودية الفائدة العملية للمعلومات المحاسبية في تفسير تحركات السوق أو دعم القرارات الاستثمارية (حسين وعزيز، 2024: 48) وتُعد ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية من المؤشرات الأساسية التي تعكس جودة التقارير المالية المقدمة إلى الأسواق المالية، والتي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ

قراراتهم الاستثمارية الحيوية. ومن هذا المنطلق، يُعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من أهم الممارسات المحاسبية، إذ توفر هذه المعايير إطارًا يسمح بإعداد تقارير مالية أكثر دقة وذات ملاءمة قيمة عالية لكافة فئات المستثمرين. وهذا يعني أن المعلومات المحاسبية المعدّة وفق معايير تُعد أكثر ملاءمة وقيمة مقارنة بالبيانات المحاسبية التي تُعد وفقًا للمعايير المحلية (Nwaogwugwu, 2020: 174)

5. **تحسين دقة توقعات المحللين:** تُسهم معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل فعّال في تمكين المحللين الماليين من تقديم توقعات أرباح أكثر دقة واتساقًا، مع تقليل التشتت في هذه التوقعات. كما تعمل هذه المعايير على الحد من الاختلافات في الأسعار المستهدفة للأسهم بين المحللين، مما يعزز من وضوح الصورة المستقبلية للأداء المالي للشركات. (Adhana, 2020: 482).
6. **كفاءة السوق، السيولة، وتكلفة رأس المال:** يسهم تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في تعزيز مصداقية التقارير المالية، وزيادة قابليتها للمقارنة، وتحسين مستوى الشفافية، وهو ما يؤدي بشكل مباشر إلى رفع كفاءة السوق المالية. (Akolor, 2019: 22) إذ إن تقديم بيانات مالية واضحة وموثوقة وقابلة للمقارنة يُمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، ويُسهل على الشركات الحصول على رأس المال الأجنبي بسهولة أكبر. (الموسوي، 2021: 27)

2-2. ماهية إدارة المخاطر المالية:

2-2-1. تعريف إدارة المخاطر المالية: تُعرف إدارة المخاطر المالية بأنها عملية منظمة تهدف إلى مواجهة المخاطر من خلال تحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والسيطرة عليها، بما يضمن فهماً شاملاً لطبيعتها وآثارها المحتملة. (أسماء وحبيب، 2011: 20) وتُسهم هذه العملية أيضًا في إعادة صياغة العلاقة بين العائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار داخل المؤسسة، بما يعزز كفاءة القرارات المالية. (خليل والسيد، 2017: 221) وتسعى إدارة المخاطر المالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف محورية، هي: الوقاية من الخسائر المالية، تعزيز الاستقرار في مستويات الأرباح، وتقليل التكاليف المرتبطة بإدارة الخسائر المحتملة (علي، 2005: 15).

2-2-2. أنواع إدارة المخاطر المالية: المخاطر المالية هي أنواع من المخاطر التي قد تواجهها الوحدات الاقتصادية في سياق أنشطتهم المالية. تندرج تحت هذه المخاطر أنواع عدة رئيسة، نذكر منها:

أ. **مخاطر السوق (Market Risk):** تشير مخاطر السوق إلى الخسائر المحتملة الناتجة عن التحركات المعاكسة في القيمة السوقية للأصول المالية، مثل السندات، الأسهم، القروض، العملات، السلع، أو العقود المشتقة المرتبطة بهذه الأصول. وتعتمد القيمة السوقية للعقود المشتقة على مجموعة من العوامل، أبرزها: سعر الأصل الأساسي موضوع العقد، أسعار الفائدة، ومدة العقد. (Banks & Dunn, 2003: 15) وتشمل مخاطر السوق: مخاطر الأسعار: تغيرات في أسعار الأسهم أو السلع أو السندات، ومخاطر الفائدة: تقلبات أسعار الفائدة تؤثر على قيمة الأدوات المالية، ومخاطر العملات: تغيرات غير متوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية (زغلول، 2022: 375-377).

ب. **مخاطر الائتمان (Credit Risk):** تُعد المخاطر الائتمانية من أبرز أنواع المخاطر المالية، وهي تمثل احتمال تكبّد خسائر نتيجة عدم قدرة المقترض على سداد التزاماته المالية في الوقت المحدد. وقد تنشأ هذه المخاطر نتيجة عوامل عامة، مثل الأوضاع السياسية أو الاقتصادية، أو بسبب ظروف خاصة تتعلق بالمقترض ذاته، كضعف ملاءته المالية أو تعثر أعماله. ويُشار إلى هذا النوع من المخاطر في المجال المصرفي بمصطلح "مخاطر التعثر". (الشمراني، 2024: 373) وتشمل

مخاطر الائتمان: (جهاد، 2012: 11) المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، فضلا عن العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...إلخ. والمخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي هدد المنظمات التي لاخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرها على التسديد.

ج. **مخاطر السيولة (Liquidity Risk):** تُعد مخاطر السيولة من أخطر التحديات التي قد تواجه الوحدات الاقتصادية، إذ تشير إلى احتمال تكبد خسائر ناتجة عن عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية في تاريخ الاستحقاق، وذلك نتيجة عدم توفر التمويل الكافي أو الأصول السائلة اللازمة لتغطية تلك الالتزامات بأقل قدر ممكن من الخسائر. وتشمل مخاطر السيولة: مخاطر السيولة المصرفية: وهي مرتبطة بعدم قدرة الوحدات الاقتصادية على الحصول على التمويل الكافي أو تحويل الموجودات إلى نقد في حالات الطوارئ. ومخاطر السيولة في السوق: تحدث عندما يكون هناك نقص في المعروض من المشترين أو البائعين في السوق، مما يجعل من الصعب بيع الموجودات دون التأثير على سعرها بشكل كبير، هذا النوع من المخاطر قد يزداد في الأسواق المتقلبة أو خلال الأزمات الاقتصادية. (Nikolaou, 2009: 18)

د. **مخاطر التشغيل (Operational Risk):** تُعد مخاطر التشغيل من المفاهيم الحديثة في إطار إدارة المخاطر، وتُشير إلى الخسائر المحتملة الناتجة عن الإخفاق في تنفيذ الأنشطة الداخلية للمؤسسة أو ضعف فعالية أنظمة الرقابة والإشراف. ويُغطّي هذا النوع من المخاطر تلك المرتبطة بالعمليات اليومية للمؤسسة، دون أن يتضمن عادة فرصًا لتحقيق أرباح، إذ تكون النتيجة إما التعرض لخسارة أو عدم حدوثها، ولكن غياب الخسائر لا يعني بالضرورة استقرار العمليات أو عدم وجود تغيرات خفية في بيئة العمل. ولذلك، من الضروري أن تتبنى الإدارة العليا برنامجًا فعالًا لتقييم وتحليل مخاطر العمليات بشكل دوري. وتشمل هذه المخاطر – على سبيل المثال لا الحصر – الاحتيال المالي مثل الاختلاس، والتزوير، وتزييف العملات، والسرقة والسطو، إلى جانب الجرائم الإلكترونية، التي باتت تمثل تهديدًا متصاعدًا في البيئة التشغيلية الحديثة. (الكراسنة، 2006: 36)

2-3. العلاقة بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وإدارة المخاطر المالية ودور تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) في تحسين القيمة السوقية والمضافة للوحدات الاقتصادية:

2-3-1. انعكاس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) على القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية: تُعَدّ القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية انعكاسًا مباشرًا لقدرتها على الإفصاح عن أدائها المالي والتنبؤ بقدرتها المستقبلية على خلق التدفقات النقدية. ومن هذا المنطلق، فإن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يشكّل أداة محورية تسهم في رفع مستوى الثقة والشفافية، مما ينعكس بدوره على إدارة المخاطر المالية وزيادة القيمة السوقية والمضافة للوحدة الاقتصادية. ويمكن تفسير هذه العلاقة من خلال:

- **تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر:** يساهم تطبيق IFRS في الحد من فجوات المعلومات وتقليص درجة عدم اليقين المرتبطة بالاستثمار، من خلال تقارير مالية موحّدة وقابلة للمقارنة، هذا يعزز قدرة

المستثمرين على تقييم المخاطر بدقة أكبر، ويؤدي إلى استقرار أكبر في القيمة السوقية (Ball, 2006:10).

- **تحسين القدرة على جذب الاستثمارات**: تؤدي المصداقية العالية والالتزام بالمعايير الدولية لرفع سمعة الوحدة الاقتصادية في الأسواق المحلية والعالمية، مما يعزز من جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية والمحلية وارتفاع الطلب على أسهم هذه الوحدات ينعكس بدوره في زيادة قيمتها السوقية وتعزيز ميزتها التنافسية (Daske et al., 2008: 1095) .
- **التأثير المباشر على تقييم الموجودات والمطلوبات**: يفرض تطبيق IFRS اعتماد أساليب تقييم أكثر دقة وموضوعية للأصول والالتزامات، مثل استخدام القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية. هذا التغيير في منهجية القياس يؤدي إلى انعكاسات مباشرة على صافي الأصول وبالتالي على القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية (Barth et al.,2008:482) .
- **تحقيق الاستقرار المالي وتقليل تقلبات السوق**: توحيد أساليب إعداد التقارير وفق IFRS يؤدي إلى تقليص التباينات في المعالجة المحاسبية، مما يقلل من تقلبات السوق ويعزز استقرار أسعار الأسهم. هذا الاستقرار يُعد أحد العوامل الجوهرية في دعم القيمة السوقية طويلة الأجل (Barth et al., 2008: 480).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة (دراسة كمية)

يعتمد الجانب التطبيقي على التحليل الكمي لبيانات استمارة الاستبانة، وذلك على النحو الآتي:

3-1. اختبار عبارات الاستبانة: للتحقق من صلاحية المقياس ودقته، تم إجراء اختبارات الصدق والثبات على الاستبانة كما يأتي:

3-1-1. إختبار الصدق البنائي لعبارات الاستبانة: تم إجراء تحليل عاملي (Factor Analysis) باستخدام اختباري (KMO) و(Bartlett)، إذ تجاوزت قيم (KMO) الحد الأدنى المقبول (0.60)، وأظهرت مصفوفات الارتباط دلالة معنوية، مما يؤكد أن فقرات كل محور تقيس بعدًا موحدًا ومترابطًا نظريًا.

3-1-2. إختبار الثبات لعبارات الاستبانة: تم استخدام معامل كرونباخ ألفا لتقدير مستوى الاتساق الداخلي لفقرات كل محور. وأظهرت النتائج أن قيم المعامل تراوحت بين (0.800) و(0.842)، وهي ضمن الحدود المقبولة علميًا، مما يدل على موثوقية عالية. وبهذا، أثبتت نتائج التحليل صلاحية الأداة البحثية وثباتها.

3-2. الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية: يمكن تمثيل الخصائص الشخصية للمبحوثين الذين شملهم الاستطلاع كما يأتي:

3-2-1. الجنس: شملت العينة مشاركين من الموظفين الذكر والانثى، كما هو موضح في الجدول رقم (1):

جدول (1): التوزيع التكراري حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
أنثى	52	32%
ذكر	110	68%
المجموع	162	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

يتبين من الجدول أن غالبية أفراد العينة هم من الذكور، إذ بلغ عددهم (110) مشاركين، وهو ما يمثل نسبة مئوية قدرها (68%) من إجمالي العينة. في المقابل، بلغ عدد المشاركات الإناث (52) مشاركة، أي ما يعادل (32%) من إجمالي العينة.

3-2-2. العمر: توزعت المشاركين في العينة على المختلف الاعمار، كما هو مبين في الجدول رقم (2):

جدول (2): التوزيع التكراري حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من (25) سنة	1	1%
(26-35) سنة	33	20%
(36-45) سنة	67	41%
أكثر من (46) سنة	61	38%
المجموع	162	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

يعرض الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (162) مشاركاً وفقاً للفئات العمرية. تظهر البيانات أن الفئة العمرية "36 - 45 سنة" هي الأكثر تمثيلاً في العينة بعدد (67) مشاركاً ونسبة (41%)، تليها مباشرة الفئة العمرية "أكثر من 46 سنة" بعدد (61) مشاركاً ونسبة (38%). يشير هذا التوزيع إلى أن ما يقارب (79%) من إجمالي العينة يتركز في الفئات العمرية الأكبر سناً (36 سنة فأكثر)، مما يعني أن الدراسة اعتمدت بشكل أساسي على آراء أفراد يمتلكون خبرة مهنية وعلمية غالباً ما تكون متراكمة. في المقابل، كان تمثيل الفئة العمرية "26 - 35 سنة" أقل بنسبة (20%) (33 مشاركاً)، بينما كانت الفئة "أقل من 25 سنة" محدودة للغاية بمشارك واحد يمثل (1%) فقط.

3-2-3. التحصيل الدراسي: توزعت المشاركين في العينة على التحصيل الدراسي، كما هو مبين في الجدول رقم (3):

جدول (3): التوزيع التكراري حسب التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة
دكتوراه	29	18%
ماجستير	56	35%
محاسب القانوني	77	48%
المجموع	162	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS).

يكشف توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تحصيلهم الدراسي أن العينة تتألف من متخصصين ذوي مستويات تعليمية ومهنية عالية، وهو أمر بالغ الأهمية لموضوع البحث. يوضح الجدول رقم (3-3) أن الشريحة الأكبر من المشاركين هم من المحاسبين القانونيين، إذ بلغ عددهم (77) فرداً أي ما يمثل حوالي (48%) من إجمالي العينة. تليها فئة حملة درجة الماجستير بعدد (56) مشاركاً ونسبة تقارب (35%)، بينما شكل حملة درجة الدكتوراه نسبة (18%) بعدد (29) مشاركاً.

4-2-3. التخصص العلمي: توزعت المشاركين في العينة على التخصص العلمي، كما هو مبين في الجدول رقم (4):

جدول (4): التوزيع التكراري حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
أكاديمي	85	52%
مراقب الحسابات	77	48%
المجموع	162	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

يعرض الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (162) مشاركاً وفقاً لتخصصهم العلمي، والذي ينقسم على فئتين رئيستين: أكاديمي ومراقب حسابات. يوضح التوزيع وجود توازن ملحوظ بين الفئتين، إذ شكل مراقبو الحسابات نسبة (48%) من العينة بعدد (77) مشاركاً، بينما مثل الأكاديميون نسبة (52%) بعدد (85) مشاركاً.

5-2-3. السنوات الخدمة: توزعت تخصصات المشاركين في العينة على سنوات الخدمة، كما هو مبين في الجدول رقم (5):

جدول (5): التوزيع التكراري حسب السنوات الخدمة

السنوات الخدمة	التكرار	النسبة
أقل من (5) سنوات	30	19%
(5 – 10) سنوات	26	16%
(11 – 15) سنة	42	26%
(16 – 20) سنة	30	19%
أكثر من (20) سنة	34	21%
المجموع	162	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS).

يُظهر الجدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (162) مشاركاً وفقاً لسنوات خبرتهم العملية. يتضح من البيانات وجود تنوع نسبي في مستويات الخبرة لدى المشاركين، مع تركز ملحوظ في الفئات ذات الخبرة المتوسطة إلى الطويلة. إذ شكلت الفئة ذات الخبرة من (11) إلى (15) سنة الشريحة الأكبر بنسبة (26%) (42 مشاركاً)، وتلتها فئة أكثر من (20) سنة بنسبة (21%) (34 مشاركاً). كما مثلت الفئتان "أقل من 5 سنوات" و"16 - 20 سنة" نسباً متساوية بلغت (19%) لكل منهما (30 مشاركاً لكل فئة)، في حين كانت الفئة الأقل تمثيلاً هي "5 - 10 سنوات" بنسبة (16%) (26 مشاركاً).

3-3. الوصف الإحصائي لمتغيرات الاستبانة: احتوت قائمة الاستبانة على مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها قياس العناصر المعبرة عن متغيرات البحث. وقد استهلت الباحث قائمة الاستبانة بنبذة مختصرة عن موضوع البحث والهدف منه. تم تصميم الجدول رقم (6) كمرجع سريع للبحث عن المعلومات المتعلقة بكل محور وبعد. يوضح الجدول هيكل الدراسة من خلال تقسيمها إلى محاور رئيسية وأبعاد فرعية، مع استخدام رموز محددة لكل محور وبعد.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 490-515
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.25

جدول (6): يوضح محاور الدراسة وأبعادها مع الرموز المستخدمة في متن البحث

محاور الدراسة وأبعادها		الرموز المستخدمة في متن البحث	
تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي	المتغير المستقل	رمز المحور	الفقرات المحور
إدارة المخاطر المالية	المتغير الوسيط	X	X10 - X1
قيمة الوحدة الاقتصادية	المتغير التابع	M	M10 – M1
		Y	Y10 – Y1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

لقد تضمنت الاستبانة أدوات لقياس متغيرات البحث: المتغير المستقل (تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي)، والمتغير الوسيط (إدارة المخاطر المالية) والمتغير التابع (قيمة الوحدة الاقتصادية). وفيما يأتي عرض للإحصاء الوصفي الخاص بكل منهما:

تحليل البيانات الوصفية لفقرات المتغير المستقل: تم تحليل البيانات الوصفية لعدد (10) فقرات وإعطاء إحصاء وصفي لها كما يأتي:

جدول (7): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير المستقل (تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي) وقياسها

متغيرات المحور تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي	الوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق
يسهم تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي في تحديد مصادر الخطر المالي بشكل مبكر.	4.07	0.585	81%
يساهم الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولي في تحسين إجراءات رصد وتحليل المخاطر.	4.13	0.461	83%
توفر معايير الإبلاغ المالي الدولي إطارًا مناسبًا للإفصاح عن المخاطر المحتملة	3.98	0.528	80%
يعزز تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي دقة البيانات المستخدمة في تقييم المخاطر	4.06	0.623	81%
يسهم الالتزام بالمعايير الإبلاغ المالي الدولي في تحسين قرارات إدارة المخاطر	4.09	0.629	82%
يساعد الإفصاح وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي على تقليل حالة عدم اليقين المرتبطة بالمخاطر المالية	3.9	0.715	78%
تحسن معايير الإبلاغ المالي الدولي جودة التقارير المتعلقة بالمخاطر	3.93	0.74	79%
يساعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي في توحيد لغة المخاطر بين الوحدة الاقتصادية وأصحاب العلاقة	3.93	0.683	79%
يعزز تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي ثقة أصحاب العلاقة في قدرة الوحدة الاقتصادية على إدارة المخاطر	3.93	0.655	79%
يساهم تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي في دعم أداء فرق إدارة المخاطر داخل الوحدة الاقتصادية	3.94	0.623	79%
تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي بشكل عام	3.99	0.387	80%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

يستعرض الجدول رقم (7) تحليل استجابات عينة الدراسة حول دور "تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)" في سياق إدارة المخاطر المالية عن وجود اتفاق قوي وعام بين الأكاديميين ومراقبي الحسابات في أربيل على أن لهذه المعايير دوراً إيجابياً وهاماً. بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.9963)، متجاوزاً بشكل ملموس نقطة الحياد (3)، مع نسبة اتفاق كلية بلغت حوالي (80%). تُظهر المتوسطات الحسابية للعبارات الفردية تجانساً نسبياً، حيث تراوحت بين (3.90) و(4.13)، فيما تراوحت نسب الاتفاق بين (78%) و(83%)، مما يؤكد الاتفاق العام بغض النظر عن الجانب المحدد لدور (IFRS). وقد سجلت عبارة "يساهم الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولي في تحسين إجراءات رصد وتحليل المخاطر" أعلى متوسط (4.13) ونسبة اتفاق (83%)، مما يشير إلى إدراك عالٍ لتعزيز (IFRS) لعمليات مراقبة وتحليل المخاطر. بينما سجلت عبارة "يساعد الإفصاح وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي على تقليل حالة عدم اليقين المرتبطة بالمخاطر المالية" أدنى متوسط (3.90) ونسبة اتفاق (78%)، مع وجود تباين أكبر نسبياً في الآراء كما تشير الانحرافات المعيارية الأعلى نسبياً لبعض العبارات (تصل إلى 0.740)، مقارنة بالانحرافات المنخفضة لعبارات أخرى (تبدأ من 0.461). بشكل عام، تؤكد هذه النتائج وجود إدراك قوي لدى عينة الدراسة بأن تطبيق معايير (IFRS) يلعب دوراً مهماً في جوانب متعددة من عملية إدارة المخاطر المالية، بما في ذلك تحديد المخاطر، الرصد، التحليل، الإفصاح، القرارات، جودة التقارير، وتوحيد المصطلحات وبناء الثقة، مما يدعم الفرضية المتعلقة بالعلاقة الإيجابية بين تطبيق (IFRS) وتحسين ممارسات إدارة المخاطر المالية.

تحليل البيانات الوصفية لفقرات المتغير الوسيط: تم تحليل البيانات الوصفية لعدد (10) فقرات وإعطاء إحصاء وصفي لها كما يأتي:

جدول (8): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير الوسيط (إدارة المخاطر المالية) وقياسها

متغيرات المحور إدارة المخاطر المالية	الوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق
تساعد إدارة المخاطر الفعالة في تقليل التكاليف غير المتوقعة	3.96	0.755	79%
تسهم إدارة المخاطر في تحسين صورة الوحدة الاقتصادية أمام المستثمرين	4.11	0.59	82%
يعزز الأداء الجيد في إدارة المخاطر من قيمة الموجودات طويلة الأجل	3.93	0.688	79%
يؤثر نجاح الوحدة الاقتصادية في التعامل مع المخاطر على تقييمها السوقي	3.98	0.668	80%
ترتبط استدامة الوحدة الاقتصادية بفعالية استراتيجياتها في إدارة المخاطر	4.01	0.709	80%
تقلل إدارة المخاطر من احتمالية وقوع أزمات تؤثر على قيمة الوحدة الاقتصادية	4.08	0.64	82%
تحافظ إدارة المخاطر الجيدة على ثقة الزبائن والشركاء	4.08	0.678	82%
تساهم إدارة المخاطر في تحسين مؤشرات الأداء المالي طويلة الأجل	4.01	0.65	80%

متغيرات المحور إدارة المخاطر المالية	الوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق
تعزز القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية من قيمة الوحدة الاقتصادية	3.96	0.677	79%
ترتبط زيادة رأس المال السوقي بكفاءة إدارة الوحدة الاقتصادية لمخاطرها المالية	3.87	0.661	77%
إدارة المخاطر المالية بشكل عام	3.999	0.399	80%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

يعرض الجدول رقم (8) نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة حول محور "إدارة المخاطر المالية"، والذي يركز على الآثار المتصورة لفعالية إدارة المخاطر على الوحدة الاقتصادية وقيمتها، وجود اتفاق قوي جداً بين المشاركين على أهمية هذه الانعكاسات الإيجابية. بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور (3.999) بنسبة اتفاق كلية (80%)، مماّ يعكس إجماعاً عالياً يفوق بكثير نقطة الحياد (3). تتراوح المتوسطات الحسابية للعبارات الفردية بين (3.87 و4.11)، مع نسب اتفاق تتراوح بين (77%) و(82%)، وتشير غالبيتها إلى اتفاق قوي حول جوانب متعددة. وقد تركز أعلى متوسطات ونسب الاتفاق على التأثير الإيجابي لإدارة المخاطر على تحسين صورة الوحدة الاقتصادية أمام المستثمرين، تقليل احتمالية الأزمات التي تؤثر على القيمة، والحفاظ على ثقة الزبائن والشركاء، فضلا عن تعزيز الاستدامة وتحسين الأداء المالي طويل الأجل. ورغم أن عبارة ربط إدارة المخاطر برأس المال السوقي سجلت أدنى متوسط نسبياً (3.87)، إلا أنها لا تزال ضمن نطاق الاتفاق القوي. وتؤكد الانحرافات المعيارية المنخفضة نسبياً (بين 0.590 و0.755) وجود درجة عالية من الاتساق والتقارب في آراء المشاركين حول هذه الانعكاسات الإيجابية المتصورة لفعالية إدارة المخاطر المالية على الوحدة الاقتصادية في سياق الدراسة في مدينة أربيل بإقليم كردستان – العراق.

تحليل البيانات الوصفية لفقرات المتغير التابع: تم تحليل البيانات الوصفية لعدد (10) فقرات وإعطاء إحصاء وصفي لها كما يأتي:

جدول (9): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير التابع (قيمة الوحدة الاقتصادية) وقياسها

متغيرات المحور قيمة الوحدة الاقتصادية	الوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق
يجب أن تكون أدوات رصد المخاطر المالية المستخدمة في الوحدات الاقتصادية كافية وفعالة	3.7	0.827	74%
تتوفر التزام الوحدات الاقتصادية بإجراءات واضحة ومحددة لتقييم وتحليل المخاطر	3.54	0.886	71%
ضرورة وجود خطة في الوحدات الاقتصادية لمواجهة المخاطر عند وقوعها.	3.46	1.022	69%
ضرورة اهتمام الوحدات الاقتصادية بتدريب موظفيها في مجال إدارة المخاطر	3.54	0.998	71%

متغيرات المحور قيمة الوحدة الاقتصادية	الوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق
ضرورة تحديث أدوات وأساليب إدارة المخاطر بشكل دوري في الوحدات الاقتصادية	3.59	0.943	72%
تسهم نظم الرقابة الداخلية في دعم فعالية إدارة المخاطر داخل الوحدات الاقتصادية	4.03	0.791	81%
ضرورة أخذ الإدارة العليا في الوحدات الاقتصادية المخاطر المالية في الاعتبار عند اتخاذ قراراتها	3.89	0.796	78%
التزام الوحدات الاقتصادية بتوثيق المخاطر التي تواجهها ومراجعتها بشكل منتظم	3.68	0.903	74%
تساعد إدارة المخاطر الفعالة في تقليل الخسائر غير المتوقعة داخل الوحدات الاقتصادية	4.04	0.695	81%
تنعكس فعالية إدارة المخاطر إيجابيًا على استقرار الأداء المالي للوحدات الاقتصادية	4.02	0.682	80%
قيمة الوحدة الاقتصادية بشكل عام	3.7475	0.5535	75%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

يعرض الجدول رقم (9) نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمحور "قيمة الوحدة الاقتصادية"، والذي يركز على ممارسات وفعالية إدارة المخاطر داخل الوحدات الاقتصادية، وجود اتفاق عام بين المشاركين على أهمية هذه الممارسات وتأثيرها الإيجابي، وإن كان بدرجة متفاوتة بين الجوانب المختلفة. بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور (3.7475) بنسبة اتفاق كلية (75%)، مماّ يفوق نقطة الحياد (3)، ويؤكد هذا الاتفاق العام. تظهر النتائج أن المشاركين يدركون بقوة أن فعالية إدارة المخاطر تساهم في تقليل الخسائر غير المتوقعة واستقرار الأداء المالي (بمتوسطات تجاوزت 4.0 ونسب اتفاق 80-81%)، وإن نظم الرقابة الداخلية تدعم هذه الفعالية. ومع ذلك، كانت هناك متوسطات ونسب اتفاق أدنى نسبياً (تتراوح بين 3.46-3.59 و69%-72%)، مصحوبة بانحرافات معيارية أعلى، للعبارات التي تتناول مدى توفر خطط واضحة لمواجهة المخاطر، الالتزام بإجراءات محددة لتقييمها وتحليلها، الاهتمام بتدريب الموظفين، وضرورة تحديث أساليب الإدارة بشكل دوري. يشير هذا التباين إلى أن الإدراك العام لأهمية إدارة المخاطر وفوائدها كبير، لكن ربما يختلف تقدير المشاركين لمدى كفاية وفعالية تطبيق هذه الممارسات على أرض الواقع ضمن الوحدات الاقتصادية في سياق الدراسة في مدينة أربيل بإقليم كردستان – العراق.

3-4. اختبار فرضيات الدراسة:

3-4-1. الفرضية الأولى: توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على إدارة المخاطر المالية في الوحدات الاقتصادية؟

الفرضية العدمية (H_0): لا توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على إدارة المخاطر المالية في الوحدات الاقتصادية.

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على إدارة المخاطر المالية في الوحدات الاقتصادية.

في سعي هذه الدراسة للتحقق من طبيعة العلاقة ودور تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على إدارة المخاطر المالية في الوحدات الاقتصادية، تم اعتماد منهجية إحصائية كمية لتحليل البيانات المجمعة. ولتحقيق هذا الغرض وفحص العلاقة الخطية والتأثير المحتمل بين المتغيرات، سيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط. وسيتم في هذا التحليل تقدير معامل التحديد (R-squared) لكل نموذج انحدار، إذ يشير إلى نسبة التباين في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها بواسطة الفرع المحدد من المتغير المستقل. كما سيتم اختبار دلالة النموذج ومعامل الانحدار لكل نموذج عند مستوى دلالة إحصائية محدد مسبقًا وهو (0.05)، وذلك لتحديد ما إذا كانت العلاقة الملاحظة ذات دلالة إحصائية ولا تعزى إلى الصدفة. سيتم عرض النتائج التفصيلية لكل فرضية من فرضيات هذه الدراسة، بما في ذلك معاملات الانحدار وقيم الدلالة الإحصائية ومعامل التحديد في الجدول رقم (10):

جدول (10): نموذج الانحدار الخطي البسيط

المتغير التابع: إدارة المخاطر المالية	معاملات الانحدار B	قيمة - t	قيمة - p	الارتباط بيرسون	F	قيمة - p	معامل التحديد R^2
القيمة الثابتة	1.055	4.621	<.001				
التطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي	.737	12.959	<.001	0.716	167.94	<.001	0.512

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط في الجدول رقم (10)، إذ بلغت قيمة الإحصائي (F) إلى (167.94)، مع مستوى دلالة (P-Value) أقل من (0.001). تُشير هذه النتيجة إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية عالية جداً عند مستوى معنوية (0.05) (وأيضاً عند 0.001)، مما يؤكد أن العلاقة الخطية المقترحة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في هذا النموذج هي علاقة حقيقية وذات مغزى إحصائي، وليست ناتجة عن الصدفة، قيمة معامل التحديد (R^2). بلغت قيمة هذا المعامل (0.512). يعني هذا أن ما نسبته (51.2%) من إجمالي التباين في مستوى إدارة المخاطر المالية المدرك يمكن تفسيره بواسطة التباين في مستوى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي المدرك. تُعد هذه النسبة مرتفعة نسبياً، وتدل على أن تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي يمثل عاملاً مهماً وقوياً في تفسير جزء كبير من التغير في ممارسات أو فعالية إدارة المخاطر المالية من وجهة نظر عينة الدراسة.

ولفحص طبيعة العلاقة وتأثير تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على إدارة المخاطر المالية، تم استخدام كلاً من معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط. أظهر تحليل الارتباط أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين بلغت (0.716)، وهي قيمة تُشير إلى وجود علاقة ارتباط خطي إيجابي وقوي بين تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وإدارة المخاطر المالية، مما يعني أن زيادة مستوى التطبيق يرتبط بزيادة في مستوى إدارة المخاطر. وتأكيداً لهذه العلاقة وتحديداً لطبيعة التأثير، بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن معامل الانحدار (B) لمتغير تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي بلغ (0.737)، وهي قيمة موجبة وذات دلالة إحصائية عالية

جداً (إذ بلغت قيمة إحصائي (t) الناتجة (12.959) وقيمة مستوى الدلالة (P-Value) أقل من (0.001). يُشير هذا المعامل الإيجابي والمعنوي إلى أن تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي يمتلك تأثيراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية على إدارة المخاطر المالية، بحيث تؤدي الزيادة في مستوى التطبيق إلى زيادة معنوية في مستوى إدارة المخاطر المدرك. تتفق قيمة معامل الانحدار مع قوة واتجاه الارتباط الذي أظهره معامل بيرسون، إذ يعكس كلاهما وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

بناءً على التحليلات الإحصائية المذكورة، يتضح أن تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي لا يمتلك فقط علاقة ارتباط إيجابية وقوية جداً بإدارة المخاطر المالية، بل إنه يسهم أيضاً بشكل معنوي وفعال في تفسير أكثر من نصف التباين فيها. يؤكد هذا النموذج أن تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي يُعد محدداً رئيسياً ومؤثراً إيجابياً على كفاءة إدارة المخاطر المالية. هذه النتائج تقدم دعماً قوياً للفرضية التي تفترض وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على إدارة المخاطر المالية، مما يسلط الضوء على الدور المحوري للتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر داخل الوحدات الاقتصادية.

3-4-2. الفرضية الثانية: توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المالية على قيمة الوحدة الاقتصادية؟

الفرضية العدمية (H_0): لا توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المالية على قيمة الوحدة الاقتصادية.

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المالية على قيمة الوحدة الاقتصادية.

لفحص ما إذا كانت توجد علاقة وتأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المالية على قيمة الوحدة الاقتصادية، والتي تمثل الفرضية الثانية في هذه الدراسة، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط. في هذا التحليل، تم عد إدارة المخاطر المالية كمتغير مستقل، بينما تم تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية كمتغير تابع. سيتم عرض النتائج التفصيلية لهذه الفرضية، بما في ذلك معاملات الانحدار وقيم الدلالة الإحصائية ومعامل التحديد، في الجدول رقم (11):

جدول (11): نموذج الانحدار الخطي البسيط

المتغير التابع: قيمة الوحدة الاقتصادية	معاملات الانحدار B	قيمة - t	قيمة - p	الارتباط بيرسون	F	قيمة - p	معامل التحديد R^2
القيمة الثابتة	2.672	14.219	<.001	0.492	51.01	<.001	0.242
إدارة المخاطر المالية	.682	7.142	<.001				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS).

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط في الجدول رقم (11)، والتي سيتم عرضها وتحليلها في الفقرات متتالية: بلغت قيمة الإحصائي (F) إلى (51.01)، مع مستوى دلالة (P-Value) أقل من (0.001). تُشير هذه النتيجة إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية عالية جداً عند مستوى معنوية (0.05) (وأيضاً عند 0.001)، مما يؤكد أن العلاقة الخطية المقترحة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في هذا النموذج هي علاقة حقيقية وذات دلالة إحصائي، وليست ناتجة عن الصدفة.

قيمة معامل التحديد (R^2). بلغت قيمة هذا المعامل (0.242). يعني هذا أن ما نسبته (24.2%) من إجمالي التباين في مستوى قيمة الوحدة الاقتصادية يمكن تفسيره بواسطة التباين في إدارة المخاطر المالية. ورغم أن هذه النسبة قد تبدو متوسطة، إلا أنها تشير إلى أن إدارة المخاطر المالية تُعد محدداً مهماً وذا قدرة تفسيرية واضحة لقيمة الوحدة الاقتصادية في العينة المدروسة. كما يعكس معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) البالغ (0.492) قوة العلاقة الخطية الإيجابية بين المتغيرين. لفحص تأثير إدارة المخاطر المالية على قيمة الوحدة الاقتصادية، تم استخدام كل من معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط. أظهرت النتائج أن معامل الانحدار غير المعياري (B) لإدارة المخاطر المالية بلغ (0.682)، وهو ذو دلالة إحصائية عالية جداً ($t=7.142, P < 0.001$). هذه النتيجة تؤكد وجود تأثير إيجابي ومعنوي لإدارة المخاطر المالية على قيمة الوحدة الاقتصادية، مماّ يشير إلى أن كلما تحسنت ممارسات إدارة المخاطر المالية، زادت قيمة الوحدة الاقتصادية. أما القيمة الثابتة للنموذج، فقد بلغت (2.672) وهي أيضاً ذات دلالة إحصائية ($P < 0.001$).

بناءً على التحليلات الإحصائية المذكورة، يتضح أن إدارة المخاطر المالية تمتلك علاقة ارتباط إيجابية وقوية بقيمة الوحدة الاقتصادية، وتسهم بشكل معنوي في تفسير جزء كبير من التباين فيها. يؤكد النموذج أن تحسين ممارسات إدارة المخاطر المالية يرتبط بزيادة ملموسة في قيمة الوحدة الاقتصادية. هذه النتائج تقدم دعماً قوياً للفرضية التي تفترض وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المالية على قيمة الوحدة الاقتصادية، مماّ يسلط الضوء على أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر كعامل محدد ومؤثر على قيمة الوحدات الاقتصادية في سياق الدراسة.

3-4-3. الفرضية الثالثة: توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق وتبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على قيمة الوحدة الاقتصادية؟

الفرضية العدمية (H_0): لا توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق وتبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على قيمة الوحدة الاقتصادية.

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق وتبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على قيمة الوحدة الاقتصادية.

للتحقق من الفرضية الثالثة للدراسة، والتي تفترض وجود علاقة وتأثير مباشر وغير مباشر ذي دلالة إحصائية لتطبيق وتبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على قيمة الوحدة الاقتصادية، تم إجراء تحليل الوساطة. يهدف هذا التحليل إلى تحديد ما إذا كان تأثير تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (كالمتغير المستقل) على قيمة الوحدة الاقتصادية (كالمتغير التابع) يتضمن مساراً مباشراً ومساراً غير مباشر عبر متغير وسيط هو إدارة المخاطر المالية. وقد تضمن ذلك استخدام تحليل الانحدار الخطي لفحص هذه المسارات، إذ تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (IBM-AMOS) لإجراء التحليل. تُعرض النتائج التفصيلية لهذه الفرضية، بما في ذلك معاملات الانحدار، وقيم الدلالة الإحصائية، في الجدول رقم (12) مماّ يقدم الأدلة الإحصائية اللازمة لدعم هذه الفرضية أو رفضها.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 490-515
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.25

جدول (12): نموذج الانحدار الخطي لمسارات

المسار	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار B	إحصائي t	مستوى الدلالة
تأثير مباشر	تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)	قيمة الوحدة الاقتصادية	0.653	6.50	< 0.001
تأثير غير مباشر	تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)	قيمة الوحدة الاقتصادية	0.095	2.25	0.028
التأثير الكلي	تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)	قيمة الوحدة الاقتصادية	0.716	13.99	< 0.001

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

يوضح الجدول رقم (12) نتائج تحليل الوساطة الذي يفحص التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على قيمة الوحدة الاقتصادية. تهدف هذه النتائج إلى تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة: المتغير المستقل (تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي)، والمتغير التابع (قيمة الوحدة الاقتصادية)، والمتغير الوسيط (الذي تُعبر عنه هنا بالتأثير غير المباشر، وسبق تحديده كإدارة المخاطر المالية في تحليلات سابقة).

جدول (13): مصفوفة الارتباط لمتغيرات عينة الدراسة

المتغيرات	تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)	قيمة الوحدة الاقتصادية	إدارة المخاطر المالية
تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)	--		
قيمة الوحدة الاقتصادية	**0.457	--	
إدارة المخاطر المالية	**0.716	**0.492	--

** الارتباط معنوي عند مستوى (0.01).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

تُظهر مصفوفة الارتباط في الجدول رقم (13) وجود علاقات إيجابية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الثلاثة؛ حيث يرتبط تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) إيجاباً وبقوة مع إدارة المخاطر المالية (ارتباط بيرسون = 0.716)، ويرتبط إيجاباً وبشكل معتدل مع قيمة الوحدة الاقتصادية (ارتباط بيرسون = 0.457). كما ترتبط إدارة المخاطر المالية إيجاباً وبشكل معتدل مع قيمة الوحدة الاقتصادية (ارتباط بيرسون = 0.492). هذه العلاقات الأساسية تمهد الطريق لفهم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي يعرضها الجدول التالي.

التأثير الكلي (Total Effect): أظهر تحليل التأثير الكلي أن تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على قيمة الوحدة الاقتصادية. فقد بلغ معامل الانحدار لهذا التأثير

(0.716)، بقيمة (t) بلغت (13.99)، ومستوى دلالة (P-Value) يقل عن (0.001) هذه النتيجة تؤكد وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) وقيمة الوحدة الاقتصادية بشكل عام.

التأثير المباشر (Direct Effect): وبالنظر إلى التأثير المباشر لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على قيمة الوحدة الاقتصادية، تبين أنه ذو دلالة إحصائية وإيجابي. بلغ معامل الانحدار للتأثير المباشر (0.653)، بقيمة (t) بلغت (6.5)، ومستوى دلالة (P-Value) يقل عن (0.001) هذا يشير إلى أن تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) يؤثر مباشرة على قيمة الوحدة الاقتصادية حتى بعد احتساب تأثير المتغير الوسيط (إدارة المخاطر المالية).

التأثير غير المباشر (Indirect Effect): كما أظهرت النتائج وجود تأثير غير مباشر ذي دلالة إحصائية وإيجابي. بلغ معامل الانحدار للتأثير غير المباشر (0.095)، بقيمة (t) بلغت (2.25)، ومستوى دلالة (P-Value) بلغ (0.028) هذه النتيجة تؤكد أن المتغير الوسيط (إدارة المخاطر المالية) ينقل جزءاً معنوياً من تأثير تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) إلى قيمة الوحدة الاقتصادية.

الاستنتاج ونوع الوساطة: بناءً على النتائج المذكورة، إذ إن كلاً من التأثير المباشر والتأثير غير المباشر ذو دلالة إحصائية، فأن هذا يشير إلى وجود وساطة جزئية (Partial Mediation). هذا يعني أن إدارة المخاطر المالية تتوسط جزئياً العلاقة الإيجابية بين تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) وقيمة الوحدة الاقتصادية. أي أن تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) يؤثر على قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال مسارين: مسار مباشر، ومسار غير مباشر يمر عبر تحسين إدارة المخاطر المالية، وكلا المسارين لهما مساهمة معنوية في التأثير الكلي.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً. الاستنتاجات:

1. تُعد معايير الإبلاغ المالي الدولية إطارًا موحدًا يهدف إلى تعزيز الشفافية والمقارنة بين القوائم المالية على المستوى العالمي، وهو ما يساعد على تحسين مصداقية التقارير المالية الصادرة عن الوحدات الاقتصادية، مماّ يساهم في دعم متخذي القرار في بيئة تسودها المخاطر المالية.
2. يُشكل تطبيق معايير أداةً محورية في إدارة المخاطر المالية، وذلك من خلال ما توفره من منهجيات إفصاح واضحة وشاملة تمكّن من التعرف على طبيعة المخاطر المختلفة (مثل: مخاطر الائتمان، السيولة، السوق)، والتعامل معها بطريقة أكثر احترافية واستباقية.
3. يساهم الالتزام بتطبيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، إذ تُعزز هذه المعايير من القدرة على تقييم الأداء المالي بصورة دقيقة، وتقلل من عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، مماّ يُخفض من مستوى المخاطر المحاسبية المرتبطة باتخاذ القرارات.
4. ترتبط معايير (IFRS) ارتباطًا مباشرًا بالقيمة السوقية المضافة للوحدات الاقتصادية، إذ تُعزز هذه المعايير من ثقة المستثمرين والممولين نتيجة الوضوح والشفافية التي تميز التقارير المالية المُعدة بموجبها، وهو ما ينعكس إيجابًا على القيمة السوقية لتلك الوحدات.
5. أظهرت الاستجابات تقاربًا كبيرًا في الرأي بين أفراد العينة حول أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولي في الكشف المبكر عن المخاطر وتحليلها، مماّ يعكس إدراكًا واسعًا لأهمية الإفصاح المالي عالي الجودة في بيئة الأعمال الحديثة.

6. تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير واضح ومهم لتطبيق معايير على كفاءة إدارة المخاطر المالية، وهو ما يدعمه الارتباط الإيجابي بين المتغيرين وتحليل الانحدار الذي أثبت وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية.
7. كشفت الدراسة أن إدارة المخاطر الفعالة ترتبط إيجابيًا بمؤشرات متعددة لقيمة الوحدة الاقتصادية، من أبرزها تحسين صورة الوحدة أمام المستثمرين، تقليل احتمالية الأزمات، والحفاظ على ثقة أصحاب العلاقة.
8. أظهرت النتائج أن التقييم العام لقيمة الوحدة الاقتصادية من قبل المشاركين كان إيجابيًا لكنه أقل نسبيًا من تقييمهم لتطبيق المعايير أو لإدارة المخاطر، مماّ يشير إلى أن هناك فجوة محتملة بين إدراك الأثر النظري وتطبيقه العملي داخل الوحدات الاقتصادية.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة الإسراع في تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) بشكل شامل وفعّال في جميع الوحدات الاقتصادية داخل مدينة أربيل، وخاصة في القطاعات الحيوية، لما لها من دور محوري في تعزيز الشفافية والمصداقية المالية وتقليل فجوات المعلومات.
2. توفير برامج تدريبية وورش عمل مهنية دورية للمحاسبين والمدققين ومديري المخاطر تهدف إلى رفع مستوى الوعي والتمكن الفني من تطبيق (IFRS) وفق أحدث التعديلات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).
3. دعوة الجهات الرقابية مثل هيئات المحاسبة والمراجعة إلى لعب دور إشرافي نشط في متابعة التزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق (IFRS)، وتقديم الدعم الفني اللازم عند الحاجة.
4. تأسيس وحدات أو إدارات متخصصة في إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لجميع الوحدات الاقتصادية، مع التأكيد على ضرورة الربط المباشر بين هذه الإدارة والإدارة العليا لضمان فاعلية اتخاذ القرار.
5. اعتماد منهجيات قياس وتقييم المخاطر القائمة على البيانات المالية المُعدّة وفق (IFRS)، بما يتيح القدرة على التنبؤ بالمخاطر واتخاذ تدابير استباقية قبل تفاقمها.
6. ربط تطبيق (IFRS) وإدارة المخاطر بأهداف خلق القيمة طويلة الأجل عبر تحسين الأداء المالي، وتعزيز ثقة المستثمرين، وجذب مصادر تمويل بشروط أفضل.
7. دعوة الوحدات الاقتصادية إلى إعداد تقارير مالية تُبرز بشكل صريح أثر تطبيق (IFRS) على قيمة الشركة، من خلال الإفصاح عن استراتيجيات إدارة المخاطر، وقياس الأثر المالي لها وفق مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) أو القيمة السوقية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطاريح:

1. الحلو، أحمد راضي محمد. (2021). إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) لعقود الإيجار وأثره على القوائم المالية (رسالة ماجستير منشورة). جامعة القادسية..
2. السعبري، محمد رضا عبد الحسن. (2019). دور متطلبات الإفصاح لبازل (3) في تحسين جودة التقارير المالية ومدى توافقها مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد.

3. الموسوي، باسم رضا محمد. (2021). محددات الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد.
4. جهاد، حفيان. (2012). إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012 (رسالة ماجستير منشورة). جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
5. علي، محمد علي. (2005). إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية. شهادة الدكتوراه فلسفة في إدارة الاعمال. القاهرة (مصر)، كلية التجارة.

ب. المجلات والدوريات:

1. الموسوي، ميثم، كريم، وعقيل (2025)، الحد من المخاطر المالية وأثرها على تعظيم الأرباح في الوحدات الاقتصادية، مجلة وارث العلمية، المجلد (5)، العدد خاص.
2. المعموري، جاسم عيدان (2023)، انعكاس تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS)على قرارات المستثمرين في المصارف العراقية التجارية، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 12، العدد 2.
3. المسلماوي، جمال والعبيدي، صبيحة (2020)، تأثير تدقيق المخاطر المالية في ضوء تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS|) على قرارات الائتمان. مجلة الغري لكلية الإدارة والاقتصاد المجلد 19 (العدد 1) 2023 ص 623-640
4. أسماء، وحبيب.، ظهراوي، عبد الرزاق (2011). إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، المجلد 11، العدد 1
5. الشمراني، ابتهاج علي سعيد (2024)، تقييم دور إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء المالي بالمصارف الكويتية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد 5 - الاصدار 58.
6. حسين، ومحمد عزيز (2024). السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء وأثرها في تعزيز جودة التقارير المالية (IAS 8) :القياس والإفصاح المحاسبي في إطار المعيار المحاسبي الدولي .مجلة ميتاني للعلوم الإنسانية، 5(1).
7. زغلول، ماهر، واحمد، طارق (2022). مخاطر العملات المشفرة وغسل الأموال "عملة البيتكوين نموذجًا": دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة بين النهج الدولي والاستجابة الأمريكية والمصرية .المجلة القانونية، 14(2).
8. عقاري، مصطفى، وتخوني، أمال (2017). النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية .(IFRS) مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 12(1).

ج. الكتب:

1. الكراسنة، ابراهيم .(2006) أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر .أبو ظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.
2. خليل، وائل رفعت، والسيد، ابراهيم .(2017) .التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية .الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Theses and Dissertations:

1. Akolor, M. (2019). Effect of International Financial Reporting Standards on earnings management: Evidence from Ghana (Master's thesis). University for Development Studies.
2. Temile Firoz, M., Dalal, S., & Saravanan, R. (2023). The effect of IFRS convergence on risk disclosure: An investigation into the Indian accounting system. International Journal of Accounting & Information Management, 31(5), 864–886.

B. Journals and Periodicals:

1. Atu, Augustine Godwin, Raphael, Emmanuel Adela, & Atu, Augustine Obadiri Kolin. (2016). Challenges of the implementation of IFRS in less developed and developing countries. Igbinedion University Journal of Accounting, 1(1), 1–26.
2. Adhana, Dinesh. (2020). Convergence of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Indian accounting curriculum. Alochana Chakra Journal, 9.
3. Ball, Ray. (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): Pros and cons for investors. Accounting and Business Research, 36(Supplement 1), 5–27.
4. Barth, Mary E., Landsman, Wayne R., & Lang, Mark H. (2008). International accounting standards and accounting quality. Journal of Accounting Research, 46(3), 467–498.
5. Daske, Holger, Hail, Luzi, Leuz, Christian, & Verdi, Robert. (2008). Mandatory IFRS reporting around the world: Early evidence on the economic consequences. Journal of Accounting Research, 46(5), 1085–1142.
6. Hameedi, Khalid S., Al-Fatlawi, Qais A., Ali, Mohammed N., & Almagtome, Ahmed H. (2021). Financial performance reporting, IFRS implementation, and accounting information: Evidence from Iraqi banking sector. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(3), 1083–1094.
7. Nwaogwugwu, Chukwuma C. (2020). Effects of IFRS adoption on the financial performance and value of listed banks in Nigeria. Journal of Finance and Accounting, 8(4), 172–181.
8. Odo, John O. (2018). Adoption of IFRS in Nigeria: Challenges and the way forward. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 8(3), 203–210.
9. Shi, Yu. (2016). Reputation, financial performance, and industry competition. The International Journal of Business and Finance Research, 10(2).

C. Books:

1. Banks, E., & Dunn, R. (2003). Practical risk management: An executive guide to avoiding surprises and losses. John Wiley and Sons Ltd.

D. Reports / Working Papers:

1. Nikolaou, K. (2009). Liquidity (risk) concepts, definitions and interactions. *European Central Bank*, Germany.